

التكتلات الإقتصادية الإقليمية
كاستراتيجية لمواجهة تحديات الإنضمام
إلى المنظمة العالمية للتجارة
- مع دراسة لحالة الجزائر -

بحسب مقترح للملتقى الدولي : " الجزائر و النظام العالمي الجديد للتجارة "
كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير - جامعة باجي مختار - عنابة.
أيام : 29 - 30 أفريل 2002

من إعداد :

سليمان ناصر

أستاذ مساعد مكلف بالدروس

كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير

جامعة ورقلة

التكتلات الاقتصادية الإقليمية

كاستراتيجية لمواجهة تحديات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

- مع دراسة لحالة الجزائر -

- مقدمة :
- **الفصل الأول :** من الغات إلى المنظمة العالمية للتجارة.
 - أولا : نشأة الغات وأهدافها.
 - ثانيا : المراحل والجولات التي أدت إلى إنشاء المنظمة العالمية للتجارة.
 - ثالثا : الفرق بين الغات والمنظمة العالمية للتجارة.
 - رابعا : المبادئ التي قامت عليها المنظمة العالمية للتجارة.
- **الفصل الثاني :** الآثار المتوقعة لتحرير التجارة العالمية وإنشاء المنظمة العالمية للتجارة.
 - أولا : مجموعة البلدان المتقدمة.
 - ثانيا : مجموعة البلدان النامية .
 - ثالثا : مجموعة البلدان العربية.
 - رابعا : الآثار المتوقعة على الاقتصاد الجزائري بعد انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.
- **الفصل الثالث :** التكتلات الاقتصادية الإقليمية في العالم . مفهومها ، مراحل إنشائها ، أهمها .
 - أولا : مفهوم الاتحاد الاقتصادي الإقليمي (UER) ومراحل إنشائه.
 - ثانيا : أهم التكتلات الاقتصادية في العالم.
- **الفصل الرابع :** التكتلات الإقليمية المتاحة أمام الجزائر لمواجهة تحديات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.
 - أولا : نظرة حول التجارة الخارجية للجزائر مع أهم الشركاء حسب التجمعات الإقليمية والاقتصادية.
 - ثانيا : التكتلات الإقليمية المتاحة أمام الجزائر.
- الخاتمة .

- مقدمة :

يعيش العالم تحولات كبرى في جميع المجالات منذ انتهاء الحرب الباردة بانتهاء المعسكر الاشتراكي وسيادة النظام الليبرالي أو الحر، والانتقال بذلك من نظام القطبين إلى نظام القطب الواحد، وفرض الهيمنة الغربية والأمريكية على العالم تحت شعار العولمة.

ولعل أهم الوسائل التي استعملت في فرض هذه العولمة هي تلك المؤسسات النقدية والمالية والتجارية العالمية ، سواء بتفعيلها كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي أو بإنشائها كالمنظمة العالمية للتجارة.

وإذا كانت البلدان المتقدمة والغنية قد دخلت في تحالفات كبرى وأقامت لنفسها تجمعات اقتصادية عملاقة بالرغم من انتمائها إلى المنظمة العالمية للتجارة، فكيف يكون مصير البلدان النامية والفقيرة التي تسعى إلى الانضمام إلى هذه المنظمة، وهي خارج هذه التكتلات الكبرى؟ ولم تقم لنفسها مثل هذه التكتلات؟ وإذا كانت منظمة فعلا إلى تجمعات إقليمية ، فهل تستفيد من تعاون اقتصادي حقيقي بعضويتها في هذه التجمعات؟ وهل هذه التكتلات قادرة على الصمود والمنافسة للمجموعات الاقتصادية الكبرى في العالم؟

وإذا كانت الجزائر كبلد نامي مغربي وعربي وإسلامي قد تقدمت رسميا ومنذ زمن بطلب الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، فما هي الإجراءات التي اتخذتها للمواجهة خاصة وأن هذا الانضمام يعتبر تحديا حقيقيا لها بحكم أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الحالية؟ وهل أخذت بعين الاعتبار تلك الانتماءات المذكورة سابقا لتعزيزها في إطار تعاون اقتصادي كاستراتيجية لمواجهة هذا التحدي؟

تلك هي أهم التساؤلات المطروحة في هذا المجال، والتي سنحاول الإجابة عن بعضها من خلال هذا البحث.

الفصل الأول

من الغات إلى المنظمة العالمية للتجارة

أولا : نشأة الغات وأهدافها

في أعقاب الحرب العالمية الثانية فكرت البلدان الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية في التوسع في التجارة العالمية من خلال إقامة نظام للتجارة الحرة بين الدول، ولتحقيق هذا الهدف اقترحت الولايات المتحدة بدء مفاوضات دولية لإقامة نظام تجاري دولي متعدد الأطراف ، وبناء على هذا الاقتراح انعقد مؤتمر دولي للتجارة والتوظيف في لندن عام 1946 واستكمل أعماله في جنيف عام 1947 ثم اختتمها بهافانا في 1948/03/24 بصور ما يسمى بميثاق هافانا أو ميثاق التجارة الدولية والذي رفضته الولايات المتحدة بعد ذلك.

وفي الوقت الذي كانت تدور فيه المفاوضات لإنشاء منظمة التجارة الدولية كانت الولايات

المتحدة تقود مؤتمرا دوليا في جنيف سنة 1947 بمشاركة 23 دولة للتفاوض على تخفيض الرسوم الجمركية وتخفيف القيود الكمية على الواردات التي كانت تعترض التجارة الدولية، وأسفرت المفاوضات على التوقيع على الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (G.A.T.T) General Agreement on Tariffs and Trade وذلك في 1947/10/30 لتصبح سارية المفعول ابتداء من 1948/01/01 .

أما أهم أهداف هذه الاتفاقية فيمكن إجمالها فيما يلي:¹

- 1 - إقامة نظام لتجارة دولية حرة يفرضي إلى رفع مستويات المعيشة في الدول المتعاقدة، والعمل على تحقيق مستويات التوظيف الكامل بها.
- 2 - السعي إلى تحقيق زيادة تصاعديّة ثابتة في حجم الدخل القومي.
- 3 - الاستغلال الكامل للموارد الاقتصادية العالمية والعمل على تطويرها.
- 4 - تنمية وتوسيع الإنتاج والمبادلات التجارية السلعية الدولية والخدمات.
- 5 - تشجيع الحركات الدولية لرؤوس الأموال وما يرتبط بها من زيادة الاستثمارات العالمية.
- 6 - سهولة الوصول إلى الأسواق ومصادر المواد الأولية.
- 7 - تشجيع التجارة الدولية من خلال إزالة القيود والحواجز التي تعترض طريقها.

¹ - د. عاطف السيد : الحيات والعالم الثالث، مطبعة رمضان وأولاده ، الإسكندرية ، 1999 ، ص: 14.

8 - انتهاج المفاوضات كوسيلة لحل المشكلات المتعلقة بالتجارة الدولية ، وحل النزاعات بين الأطراف المتعاقدة.

ثانيا : المراحل والجولات التي أدت إلى إنشاء المنظمة العالمية للتجارة (WTO/OMC)

منذ التوقيع على اتفاقية إنشاء الغات سنة 1947 وإلى غاية سنة 1993 دخلت الدول الأعضاء

في مفاوضات كانت على مراحل أو جولات هي :

- جولة جنيف (سويسرا) : 1947
- جولة أنسي (فرنسا) : 1949
- جولة توركاوي (بريطانيا) : 1951
- جولة جنيف (سويسرا) : 1956
- جولة ديلون (سويسرا) : (1960 - 1961)
- جولة كينيدي (سويسرا) : (1964 - 1967)
- جولة طوكيو (اليابان) : (1973 - 1979)
- جولة أوروغواي : (1986 - 1993)

وقد حاولت الدول الأعضاء خلال كل جولة من الجولات السابقة العمل على خفض التعريفات الجمركية ومناقشة العوائق التجارية الأخرى بما في ذلك مساعدة الدول النامية على تنمية تجارتها للتأقلم مع برنامج الاتفاقية، وفي هذا الصدد تم إنشاء مركز التجارة العالمي (I.T.C) سنة 1964 وعهد بإدارته إلى كل من الغات ومنظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية .

بعد التوقيع على اتفاقية الغات مباشرة انضم عدد من الدول إليها ليصبح العدد 27 دولة ، وقبيل سنة 1956 بلغ عدد الدول الموقعة 35 دولة، ثم ارتفع العدد قبيل نهاية 1963 إلى 62 دولة وهذه الدول تملك في مجموعها نحو 80 % من تجارة العالم ، ثم في أول ماي 1965 وصل العدد إلى 65 دولة إلى جانب انضمام 13 دولة ذات أوضاع خاصة ليصل العدد إلى 78 دولة ، وخلال الفترة (1965 - 1993) ازداد عدد الدول الموقعة ليصل إلى 117 دولة ، تملك في مجموعها نحو 95 % من تجارة العالم.¹

بعد انتهاء جولة أوروغواي سنة 1993 ، اجتمع وزراء مالية واقتصاد وتجارة 117 دولة في مراكش (المغرب) في 15/04/1994 ليعلنوا قيام المنظمة العالمية للتجارة والتي تحل محل اتفاقية الغات ، وليصبح قيامها رسميا ابتداء من أول يناير 1995 ، وقد اكتسبت صلاحيات أكبر من الغات كالتفتيش

¹ - د. حسين عمر : الجات والمخصصة ، ط 1 ، دار الكتاب الحديث ، القاهرة ، 1417 هـ - 1997 م ، ص : 13

على كافة الدول في إطار حرية التجارة ومحاربة السياسات الحمائية ، والاهتمام بمسائل الملكية الفكرية وتسوية المنازعات ، هذا وقد وصل عدد الأعضاء إلى 134 دولة إلى غاية شهر أفريل 1999، ثم إلى 143

دولة بعد انضمام الصين إلى المنظمة في : 2001/12/11.

ثالثا : الفرق بين الغات والمنظمة العالمية للتجارة

تتمثل أهم الفروقات بين الغات والمنظمة العالمية للتجارة فيما يلي :

- 1 - الغات تمثل اتفاقية قانونية متعددة الأطراف ، أما المنظمة العالمية للتجارة فهي منظمة عالمية وجهاز للإشراف والمراقبة وحل النزاعات بين الأعضاء.
- 2 - قواعد الغات تطبق بشكل مؤقت أما قواعد المنظمة العالمية للتجارة فهي شاملة ودائمة وبالتالي فإن قواعد الغات لم تكن ملزمة غالبا ، أما قواعد OMC فإنها ملزمة للأطراف ، لأن لها جهاز دائم لحل النزاعات وتسويتها .
- 3 - إن قرارات الغات لم تكن تستلزم إقرارا من السلطات التشريعية للدول الأعضاء، أما قرارات منظمة التجارة العالمية فيتم إقرارها من السلطات التشريعية للدول مما يعطيها أساسا قانونيا راسخا.
- 4 - إن اتفاقية الغات كانت تنظم التعامل في التجارة بالسلع ، في حين أن المنظمة العالمية للتجارة تغطي اتفاقياتها التعامل في السلع والخدمات والملكية الفكرية.

رابعا : المبادئ التي قامت عليها المنظمة العالمية للتجارة

إن المبادئ التي يقوم عليها النظام التجاري العالمي الجديد هي : أهم الأسس التي قامت عليها الغات وبعد ذلك المنظمة العالمية للتجارة وهي¹ :

- 1 - استخدام القواعد المتعددة الأطراف عوض استخدام القواعد الفردية: أي قيام نظام تجاري متعدد الأطراف تشارك في وضعه وتطبيقه مجموعة من الدول ولا تنفرد كل دولة بوضع نظام تجاري خاص بها، بهدف الوصول إلى نظام تجاري عالمي حر.
- 2 - اقتصار الحماية على استخدام التعريفات الجمركية : أقرت الاتفاقية إمكانية استخدام الضريبة الجمركية -دون سواها - كأداة لتحقيق الحماية التي قد تحتاج إليها الدولة العضو في حالات محددة ومسموح بها واستبعاد كل وسائل الحظر والتقييد عن طريق الحصص الكمية والتراخيص والقيود الإدارية الأخرى، كما أقر الاتفاق قيام الدول الأعضاء بخفض التعريفات الجمركية المطبقة على وارداتها تدريجيا مع

¹ -د. عادل محمد خليل : تبسيط الجات (كتاب الأهرام الاقتصادي) ، العدد 139 ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، أغسطس 1999 ، ص:11،10(بتصرف).

ربط التعريف التي يتم الاتفاق عليها بحيث لا يمكن زيادتها مستقبلاً ، والعدول عن استخدام أسلوب الدعم والامتناع عن الإغراق وغيره من الممارسات التجارية الضارة.

3 - مبدأ عدم التمييز : تلتزم الدول الموقعة على الاتفاقية بعدم التمييز بين الشركاء التجاريين وتمنحهم جميعاً حقوقاً متساوية في إطار تطبيق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، ومفاده أن أي ميزة أو رعاية أو امتياز أو حصانة تمنحها دولة عضو لأي طرف آخر أو منتج تابع لهذا الطرف يجب أن تسري على الفور وبدون أي شرط على أي منتج مماثل في أي دولة من الدول الأعضاء، وبالتالي تلتزم كل دولة بإحضار المنتجات المماثلة الواردة من مختلف الدول لنفس الرسوم الجمركية.

4 - قاعدة المعاملة الوطنية : تلتزم الأطراف المتعاقدة بمعاملة المنتجات الأجنبية نفس المعاملة التي تمنحها للسلع الوطنية وذلك فيما يتعلق بالضرائب المحلية.

5 - المعاملة الخاصة للدول النامية والأقل نمواً : حيث تضمنت الاتفاقية إقراراً بمبدأ حق الدول النامية والأقل نمواً في معاملة خاصة و أكثر تميزاً سواء من ناحية التعريف الجمركية التي تطبقها أو درجة التزامها بالقواعد أو بتوقيت تنفيذها لإتاحة درجة أعلى من المرونة ، ومنح فترات انتقالية تقوم خلالها بتوفيق أوضاعها مع القواعد الجديدة ، فضلاً عن التزام الدول المتقدمة بإتاحة المساعدات والمعونات الفنية اللازمة لهذه الدول وتوفير الأجهزة الضرورية لتنفيذ هذه القواعد وتدريب المسؤولين على تنفيذها. وفي إطار هذه المعاملة الخاصة تأتي بعض الاستثناءات الممنوحة في إطار مبدأ الدولة الأولى بالرعاية كما سنرى لاحقاً.

الفصل الثاني

الآثار المتوقعة لتحرير التجارة العالمية وإنشاء المنظمة العالمية للتجارة

إن النظام التجاري العالمي الجديد والمتمثل في إنشاء المنظمة العالمية للتجارة سوف تكون له تأثيراته الهامة بلا شك على الاقتصاد العالمي ، سلبية كانت أم إيجابية ، وهو ما سوف نحاول دراسته باختصار من خلال تقسيم العالم إلى كتلتين أساسيتين من حيث الأوضاع الاقتصادية ومستوى النمو وهما : الدول المتقدمة والدول النامية، مع الإشارة إلى كل من مجموعة البلدان العربية ثم الجزائر على أساس أن كليهما سيكون محورا من محاور الدراسة في الفصل الرابع .

أولا : مجموعة البلدان المتقدمة

تتميز البلدان المتقدمة بالتطور الاقتصادي وامتلاك التكنولوجيا وارتفاع مستويات الدخل وتوفير رؤوس الأموال الضخمة مع توفر العوامل الطبيعية واليد العاملة المؤهلة ، هذه العوامل سوف تجعل من تحرير التجارة العالمية مغنا مهما لها ، وعلى سبيل المثال فإن الولايات المتحدة سوف تسعى إلى الهيمنة اقتصاديا على العالم خاصة وأنها البلد الأقوى اقتصاديا سواء في إطار المنظمة العالمية للتجارة أو في إطار معاهدة أمريكا الشمالية للتجارة الحرة وذلك بما تملكه من إمكانيات هائلة في تصدير السلع الزراعية والمواد المصنعة.

أما دول الاتحاد الأوروبي فإنها سوف تكون المنافس الأقوى للولايات المتحدة في جني ثمار هذا النظام العالمي الجديد بما تملكه من قوة شرائية ضخمة ماليا وبشريا ، خاصة وقد توحدت في إطار ما يسمى بالسوق الأوروبية المشتركة وذلك بمحاولة السيطرة على أسواق البلدان النامية ومحاولة دخول السوق الأمريكية نفسها ، غير أنها تخشى في نفس الوقت من سيطرة إنتاج الولايات المتحدة الزراعي على أسواقها.

وعموما فإن الدراسات الاقتصادية الحديثة بشأن النتائج المتوقعة لتحرير التجارة العالمية في إطار إنشاء المنظمة العالمية للتجارة تشير إلى أن الناتج العالمي سوف يزداد بحوالي 216 مليار دولار موزعة على مجموعات أربعة كما يلي¹ :

126 مليار دولار نصيب الدول المتقدمة .

37 مليار دولار نصيب الصين .

¹ - د. حسين عمر : الجات والمختصة ، مرجع سابق ، ص : 19

37 مليار دولار نصيب دول أوروبا الشرقية (سابقا) .

16 مليار دولار نصيب 100 دولة نامية .

وطبقا لهذه المعلومات فإن الدول المتقدمة سوف تحصل على 58,3% من هذه الزيادة ، مقابل 7,4% تحصل عليها المجموعة الأخيرة (البلدان النامية) ، في حين تحصل المجموعتين الباقيتين (الصين ودول أوروبا الشرقية سابقا) على 34,2% من هذه الزيادة.

كما تشير دراسة أخرى إلى أن الأرباح المتوقعة للدول الغنية من وراء تحرير التجارة في حقوق الملكية الفكرية هي كما يلي¹ :

- المجموعة الأوربية : 61 مليار دولار سنويا
- الولايات المتحدة الأمريكية : 36 مليار دولار سنويا
- اليابان : 27 مليار دولار سنويا
- الصين : 37 مليار دولار سنويا

ثانيا : مجموعة البلدان النامية

إن انضمام البلدان النامية إلى المنظمة العالمية للتجارة لا يخلو من بعض الإيجابيات أهمها التحفيز على العمل والإنتاج والاعتماد على النفس وتحسين جودة المنتج ودخول أسواق جديدة والاستفادة من التطور التكنولوجي للدول المتقدمة، إلا أن ذلك كله يبدو صعبا في ظل التخلف الاقتصادي وتراكم الديون وانتشار الجهل وانخفاض مستوى الديمقراطية والرقابة ، إضافة إلى ضعف الهياكل القاعدية وهروب رؤوس الأموال والاستثمارات نتيجة عدم الاطمئنان إلى الحماية والقوانين المحلية، وعموما فإن مدى الاستفادة من هذه الإيجابيات يعتمد على استعداد كل دولة.

أما السلبيات التي قد تنجم عن تحرير التجارة العالمية وانضمام البلدان النامية إلى هذا النظام الجديد فيمكن إجمالها فيما يلي :

- إجهاد أي صناعة وليدة محليا لعدم القدرة على المنافسة بسبب عدم امتلاك التكنولوجيا المتقدمة التي تميز عادة هذا القطاع.
- ارتفاع أسعار المواد الغذائية بسبب رفع الدعم عن الصادرات وارتفاع حجم الواردات ، خاصة في ظل التبعية الغذائية الكبيرة للخارج.
- ارتفاع نسب البطالة بسبب الكساد والناتج عن تدفق السلع الخارجية وضعف القدرة الشرائية، ومما

¹ - د. حسين شحاتة : النظام الاقتصادي العالمي واتفاقيات الجات ، ط: 1 ، دار البشير للثقافة والعلوم ، طنطا / مصر ، 1418 - 1998 ، ص : 73

يزيد في تعقيد هذه المشكلة أن قوانين المنظمة العالمية للتجارة لا تشمل حرية انتقال الأشخاص للعمل في البلدان المتقدمة.

- انخفاض الضرائب الجمركية سوف يؤدي إلى عجز أكبر في ميزان المدفوعات بالنسبة للدول النامية وبالتالي الدخول أكثر في دوامة الاقتراض والديون والتبعية للخارج.
- إن حماية ثم تحرير ما يسمى بحقوق الملكية الفكرية سوف يكون بالتأكيد في صالح البلدان المتقدمة لأن ذلك يعني حماية حقوق المؤلفين وبراءات الاختراع والنماذج التجارية ومكافحة التزوير .. الخ ، خاصة وأن الدول المتقدمة تمتلك 90 % من براءات الاختراع في العالم في حين تملك الولايات المتحدة 75 % منها¹، بينما الدول النامية لن تستفيد كثيرا من هذا التنظيم ، بل يمكن أن يكون له أثر سلبي بعد رفع القيود حيث يؤدي إلى انتشار الفساد الأخلاقي الذي يتعارض مع الدين والعادات والتقاليد التي تميز كثيرا من البلدان النامية بما فيها العربية والإسلامية.

وبالرغم من أن اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة تمنح بعض الميزات التفضيلية للبلدان النامية في كيفية تطبيق الإجراءات الناجمة عن هذه الاتفاقيات، حيث تدعو إلى خفض التعريفات الجمركية على المنتجات الزراعية بمتوسط 37 % بالنسبة للدول المتقدمة والدول التي تمر بمرحلة تحول اقتصادي خلال 6 سنوات، و 24 % بالنسبة للدول النامية على مدى 10 سنوات ابتداء من تاريخ بدء تنفيذ الاتفاقية. أما الدول الأقل نمواً والتي يقل متوسط الدخل الفردي فيها عن 1000 دولار سنويا فهي معفاة من هذا التخفيض، كما وافقت الدول في جولة أورغواي على تخفيض تعريفاتها الجمركية على السلع الصناعية بنسبة إجمالية قدرها 40 % أما الدول النامية و الدول التي تمر اقتصادياتها بفترة انتقال بنسبة 30 % تطبق تدريجياً إلى غاية سنة 2000 ، مع إدماج منتجات النسيج مع السلع الصناعية تدريجياً ابتداء من 1995 إلى 2005.²

بالرغم من كل هذا فإن الدول النامية مطالبة بالتفكير في كيفية المواجهة والاستعداد، خاصة إذا علمنا أن نصيب هذه الدول من التجارة العالمية يمثل 17 % بعدد سكان يمثل 80 % من سكان العالم، في حين أن نصيب الدول المتقدمة يصل إلى 82 % من حجم التجارة الدولية مع أن عدد سكانها يمثلون 20 % من سكان العالم.³

¹ - د. عاطف السيد : الجات والعالم الثالث ، مرجع سابق ، ص : 120.

² - د. عادل محمد خليل : تبسيط الغات ، مرجع سابق ، ص : 24 ، 26

³ - د. سمير صارم : معركة سيائل حرب من أجل الهيمنة ، ط: 1 ، دار الفكر المعاصر ، بيروت ، دار الفكر ، دمشق ، 1421هـ - 2000م ، ص : 29

ثالثا : مجموعة البلدان العربية

إن البلدان العربية بكونها جزءا من البلدان النامية لن تكون بمنأى عن تأثيرات النظام التجاري العالمي الجديد ، وقد اختلفت الآراء حول طبيعة هذه التأثيرات ، إذا يرى البعض أنها سوف تؤدي إلى إزالة الحواجز الجمركية بين الدول العربية مما يمكن أن يترتب عليه المزيد من التبادل التجاري العربي¹ بينما يحذر البعض الآخر من الأضرار التي يمكن أن تلحق ببعض الدول العربية وخاصة تلك المستوردة للمواد الغذائية بحجم كبير.²

وعموما فإننا نرى أن هذه التأثيرات على الدول العربية تتوقف على الوضعية الاقتصادية لكل بلد ومدى استعداداته وبرامجه للمواجهة.

و يمكن إجمال بعض هذه التأثيرات فيما يلي :

* في مجال صناعة النفط و الغاز :

يمثل النفط والغاز أكثر من ثلثي حجم الصادرات العربية ويزيد عن ذلك في دول الخليج، وإذا كانت هذه الاتفاقيات الجديدة قد استبعدت كلا من النفط والغاز من الخضوع لأحكامها ، فإن ذلك لن يمنع الدول المتقدمة من فرض ضرائب وقيود على دخول هذه السلع ، وما يؤكد ذلك هو فرض ضريبة الوقود من طرف هذه الدول في السنوات الأخيرة، مما يؤدي إلى انخفاض الإيرادات النفطية رغم الطلب المتزايد على النفط عالميا.

* في مجال صناعة النسيج :

بالرغم من المعاملة التفضيلية التي تلقاها كثير من البلدان العربية في إطار اتفاقات مع الاتحاد الأوربي ، وبالرغم من تأخير إزالة القيود على تجارة المنسوجات إلى غاية 2005 ، فإنه من المتوقع أن تواجه البلدان العربية منافسة شديدة في الأسواق العالمية من طرف بلدان شرق آسيا المتطورة في هذا المجال.

* في مجال تجارة السلع الزراعية :

تشير بعض الدراسات إلى أن تطبيق الاتفاقية الجديدة على المنتجات الزراعية سوف يؤدي إلى ارتفاع أسعارها ما بين 24 % إلى 33 % ، فإذا كانت الواردات الزراعية تشكل 19 % من إجمالي الواردات العربية ، وإذا كانت الصادرات الزراعية تمثل نسبة 3,4 % من إجمالي الصادرات العربية³ ،

¹ - د. حسين عمر : الجات والخصخصة ، مرجع سابق ، ص: 23

² - د. سمير صارم ، معركة سيائل ، مرجع سابق ، ص: 38

³ - المرجع السابق ، ص : 42 و 44.

فإنه من المتوقع أن تزيد التبعية الغذائية العربية للخارج خاصة في مجال الحبوب ، وإذا كانت منتجات الأسماك قد ألحقت بالمنتجات الزراعية فسوف تستفيد من تخفيض التعريفات الجمركية ولن تستفيد من رفع القيود الكمية التي قد تفرض عليها مع السلع الزراعية، وذلك حسب المادة 11 من اتفاقية الغات. *

* في مجال تجارة الخدمات :

تعاني معظم الدول العربية من ضعف في مجال الخدمات بسبب تخلف المؤسسات العاملة في هذا القطاع، كما أن ميزان الخدمات لمجموع الدول العربية يعاني من عجز مستمر ، وبالرغم من أن بعض البلدان تسجل فائضا في ميزان خدماتها كمصر والأردن وتونس ، فإن دول الخليج العربي تبقى المستورد الأكبر للخدمات، وفي ظل تحرير تجارتها في إطار هذه الاتفاقية فمن المتوقع أن يسجل ميزان الخدمات العربي مزيدا من العجز.

رابعا : الآثار المتوقعة على الاقتصاد الجزائري بعد انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

إن الجزائر لا تختلف كثيرا من حيث طبيعة التأثيرات المتوقعة لتحرير التجارة العالمية على اقتصادها عن تلك المذكورة بالنسبة للبلدان النامية والعربية لكونها إحدى هذه البلدان.

من المعلوم أن الاقتصاد الجزائري يعيش فترة انتقال نحو اقتصاد السوق، حيث يصاحب هذه العملية تحولات هيكلية وتمثل خاصة في الخصوصية والتي بدأت مرحلتها الأولى خلال سنة 1995 على أن يتم ذلك جزئيا ولا يتجاوز بيع 20 % من أسهم المؤسسات العامة غير الاستراتيجية للقطاع الخاص الجزائري والأجنبي.

كما تتمثل هذه التحولات أيضا في تحرير التجارة الخارجية وفسح المجال لتنشيطها أمام القطاع الخاص، وحسب بعض التصريحات الصادرة عن وزارة التجارة فقد تجاوز عدد المستوردين الأربعمائة ألفا حاليا.

إن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة يعني فتح الأسواق الجزائرية بقدر أكبر أمام المنتجات الأجنبية ، وقد بلغ إجمالي الواردات الجزائرية خلال سنة 2000 ما قيمته 9201 مليون دولار مقابل ما قيمته 19575 مليون دولار كصادرات ، مع العلم أن حوالي 96,82 % من هذه الأخير عبارة عن صادرات النفط والغاز، و 3,18 % عبارة عن صادرات أخرى.¹

وعموما يمكن إجمال بعض التأثيرات المتوقعة من انضمام الجزائر إلى النظام التجاري العالمي الجديد

فيما يلي :

¹ - أنظر موقع الجمارك الجزائرية على شبكة الانترنت : www.douane.dz صفحة : statistiques du commerce exterieur

* إن ميزان المدفوعات الجزائري وإن سجل فائضا في سنة 2000 بما قيمته 7789 مليون دولار بسبب ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية¹ ، فقد سجلت هذه الأسعار تراجعا خلال سنة 2001 وذلك من حوالي 28 دولار إلى حوالي 18 دولار للبرميل، فإذا كانت قوانين المنظمة العالمية للتجارة تقضي بإلغاء جميع الرسوم الجمركية والاكْتفاء فقط بالضريبة الجمركية وتخفيضها إلى أقصى حد ممكن ، إضافة إلى ربطها في كل مرة يتم فيها التخفيض ، فمن المنتظر أن تسجل مداخيل الدولة انخفاضا كبيرا في الحماية الجمركية وبالتالي يمكن أن يؤثر ذلك سلبا على ميزان المدفوعات، خاصة إذا علمنا أن الجزائر تفرض عدة رسوم غير الضريبة الجمركية مثل : الحق النوعي الإضافي DAP وإتاوة الإجراءات الجمركية RFD ، وإتاوة الجمركية RD ، إضافة إلى ضريبة العبور إلى البلدان الأخرى إذا كان برياً وضريبة على القيمة المضافة T.V.A ، وتشكل مجموع هذه الرسوم بين 20 % و 30 % من قيمة السلع.

* تعد الجزائر من البلدان التي تعاني تبعية غذائية معتبرة للخارج ، وقد رأينا سابقا أن أسعار المنتجات الغذائية يتوقع أن ترتفع في ظل النظام التجاري العالمي الجديد ، مما قد يزيد من فاتورة الغذاء الجزائري ، علما بأن 25 % من إجمالي واردات الجزائر عبارة عن مواد غذائية أي ما قيمته 2,3 مليار دولار² .

* إن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة يقضي على كل قرار سيادي لها فيما يخص التجارة الخارجية ، فمثلا لن تستطيع الجزائر مقاطعة السلع الإسرائيلية وذلك في ظل تطبيق مبدأ عدم التمييز أو ما يسمى بمبدأ الدولة الأولى بالرعاية.

* إن تطبيق إجراءات إعادة الهيكلة والخصوصية وما نتج عنها من غلق للمصانع وتسريح للعمال جعل من القطاع الصناعي العام قطاعا هشاً إضافة إلى قطاع خاص حديث وقليل الخبرة أحيانا، أو قديم وغير متطور أحيانا أخرى، كل ذلك يجعل من المنافسة التجارية شرسة وغير متكافئة لصالح البضاعة الأجنبية، وذلك بالرغم من الامتيازات التي تحصل عليها الجزائر بعد توقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

¹ - Economiste d'Algérie N° du 04 au 10 Mars 2001

² - موقع الجمارك الجزائرية على شبكة الانترنت : مرجع سابق ، نفس الصفحة.

الفصل الثالث

التكتلات الاقتصادية الإقليمية في العالم

مفهومها ، مراحل إنشائها ، أهمها

أولا : مفهوم الاتحاد الاقتصادي الإقليمي (UER) ومراحل إنشائه

الاتحاد الاقتصادي الإقليمي أو الجهوي هو المسار الذي يؤدي بعدة بلدان لتكوين مجال جمركي أو اقتصادي موحد، وهي اتفاقات متغيرة تنتج عدة أشكال من التكامل حسب التركيبة السياسية والهيكلية ودرجة التحرير للاقتصاد التي تصل إليها الدول الأعضاء، وهو يقدم عدة امتيازات كالاقتصاد الذي يرقى إلى مستوى المنافسة، تخصص وتكامل بين الاقتصادات والأکید أن وضعه قيد التنفيذ يطرح مشاكل جدية مصاحبة من الصعوبة التغلب عليها من بعض اقتصاديات المنطقة ، لكن يبقى الهدف الأساسي هو إزالة القيود الجمركية على مجموع أو جزء هام من المبادلات.¹

وتوضيحا للتعريف السابق فإن الاتحاد الاقتصادي يمر بعدة مراحل من التكامل يمكن إجمالها فيما يلي :

1 - منطقة تجارة حرة أو تبادل حر : ويتم الاتفاق في هذه المرحلة على إلغاء القيود الجمركية والإدارية على حركة السلع والخدمات فيما بين الدول الأعضاء في المنطقة ، مع احتفاظ كل دولة عضو بفرض حقوقها الجمركية على بقية دول العالم ، وأوضح مثال على هذا النموذج هو معاهدة أمريكا الشمالية للتجارة الحرة NAFTA .

2 - اتحاد جمركي : في هذه الصورة من التكامل تصبح حركة السلع حرة بين الدول الأعضاء من القيود الجمركية، لكن هذه الدول تطبق تعريف جمركية موحدة تجاه بقية دول العالم، وكمثال على هذا الاتحاد نجد MERCOSUR أي السوق المشتركة لدول أمريكا اللاتينية.

3 - سوق مشتركة : بالإضافة إلى حرية حركة السلع بين الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي، يتم إلغاء القيود الجمركية على السلع والخدمات والأشخاص ورؤوس الأموال بين الدول الأعضاء وكمثال على ذلك فإن الاتحاد الأوروبي يشكل سوقا مشتركة منذ 1993.

4 - اتحاد اقتصادي : هذه المرحلة هي أكثر تكاملا من النماذج السابقة ، حيث بالإضافة إلى حرية حركة السلع والخدمات وحرية انتقال عناصر الإنتاج كالعامل ورأس المال بين الدول الأعضاء، والتعريف الجمركية الموحدة تجاه العالم الخارجي، فإن هذه المرحلة تشمل أيضا الإجراءات المتعلقة بتنسيق

¹-J.E. MITTAINÉ et F. PEQUERUL : Les unions économiques régionales, ARMAND COLIN, Paris, 1999 , P: 14

السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية ، هذا إلى جانب السياسات الاجتماعية والضريبية الأخرى التي تتجسد في تشريعات العمل والضرائب وغيرها ... والاتحاد الأوربي يعتبر اتحادا اقتصاديا منذ 1993 و عموما فإن النموذجين الأولين هما يشكلان اتفاقات تجارية فقط ، بينما يشكل النموذجان الآخران مسارا موحدًا في إنجاز برامج التنمية.

وبالرغم من أن هذه المراحل هي المتعارف عليها بين الاقتصاديين والتي أحصتها اتفاقية الغات، إلا أن هناك من يضيف شكلا خامسا للتكامل وهو :

- الاندماج الاقتصادي : ويعتبر المرحلة الأخيرة التي يصل إليها التكامل ، إذا تضمن - بالإضافة إلى كل ما ذكر سابقا - توحيد كافة السياسات الاقتصادية، وإيجاد سلطة إقليمية عليا، وعملة موحدة تتداول بين البلدان الأعضاء وجهاز إداري موحد لتنفيذ هذه السياسات وبالمقابل تتفق كل دولة عضو على تقليص سلطتها التنفيذية الذاتية، وهذا يعني أن الاندماج الاقتصادي لا يحتاج إلا لخطوات محدودة للوصول إلى وحدة سياسية فعلية.¹

ثانيا : أهم التكتلات الاقتصادية في العالم

هناك العديد من التكتلات الاقتصادية الإقليمية في العالم تتفاوت في درجة تكاملها حسب المراحل السابقة، كما تختلف في حجمها ودرجة تأثيرها على التجارة العالمية ، وسوف نورد فيما يلي أهمها :

1 - الاتحاد الأوربي : بدأت الفكرة الأولى لإنشاء هذا الاتحاد سنة 1955 من طرف الدول الأعضاء في اتحاد BENELUX (بلجيكا ، هولندا، لوكسمبورغ) لإقامة مزيد من التعاون مع الدول الأوربية وتم الاتفاق بين هذه الدول من جانب وألمانيا الغربية (سابقا) وفرنسا وإيطاليا من جانب آخر على مشروع اتفاقية المجموعة الاقتصادية الأوربية الذي يعني إقامة سوق أوربية مشتركة لتحقيق الوحدة الاقتصادية على المدى الطويل، وقد تم التوقيع على الاتفاقية في روما بتاريخ 1957/03/25 لتصبح سارية المفعول بداية من 1958/01/01.

وقد تزايد عدد الأعضاء في المجموعة الاقتصادية الأوربية ، حيث بلغ 9 أعضاء سنة 1972 بعد انضمام كل من المملكة المتحدة وإيرلندا والدانمارك ، ثم 10 أعضاء بعض انضمام اليونان سنة 1981 ، وبانضمام كل من إسبانيا والبرتغال سنة 1986 أصبح عدد الأعضاء 12 دولة ، وبعد انضمام كل من النمسا وفنلندا والسويد إلى الاتحاد سنة 1995 ارتفع عدد الأعضاء إلى 15 دولة.

¹ - د. حسين عمر : الجات والخصوصية، مرجع سابق ، ص : 36 ، 37

وقعت الدول الأوروبية الأعضاء في المجموعة على معاهدة ماستريخت سنة 1992 والتي تنص خاصة على تدعيم التكامل الاقتصادي وإنشاء العملة الأوروبية الموحدة (اليورو) ابتداء من 1999/01/01 لتصبح متداولة بين الأفراد ابتداء من 2002/01/01 ، وقد رفض الدخول في نظام العملة الموحدة كل من المملكة المتحدة والسويد والدانمارك بينما رفضت اليونان لعدم استيفائها للمعايير المتفق عليها للدخول في نظام العملة الموحدة ، ثم قبلت بعد ذلك رسمياً في : 2001/01/01، و أصبح العدد الحالي 12 دولة.

يضم الاتحاد الأوربي 374 مليون نسمة ويستحوذ على 43 % من التجارة العالمية، كما تمثل تجارته البينية 73 % من إجمالي تجارته مع العالم.¹

2 - إتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرة NAFTA :

وهي إتفاقية لإنشاء منطقة للتجارة الحرة تم التوقيع عليها سنة 1994 بين ثلاث دول متجاورة هي : الولايات المتحدة الأمريكية ، كندا ، المكسيك.

تضم هذه الدول 394 مليون نسمة، وتسيطر على 17 % من التجارة العالمية، بينما تمثل التجارة البينية 39 % من إجمالي تجارتها مع العالم.²

3 - السوق المشتركة لدول أمريكا الجنوبية MERCOSUR :

أنشأت سنة 1991 وتضم بلدان : الأرجنتين ، البرازيل ، الأوروغواي ، الباراغواي ، بوليفيا ، الشيلي .

تضم هذه الدول 227 مليون نسمة ، وتستحوذ على نسبة ضعيفة من التجارة العالمية ، إذا تبلغ حوالي 3 % ، بينما تمثل التجارة البينية لها 20 % من تجارتها مع العالم.³

4 - تجمع بلدان جنوب شرق آسيا ASEAN :

أنشئ سنة 1967 بغرض مواجهة التوسع الشيوعي بين كل من : إندونيسيا ، ماليزيا ، الفلبين ، سنغافورة، تايلندا ، لكنه توسع بعد ذلك ليضم كلا من : بروناي ، فيتنام ، ميانمار، لاوس ، وأصبح عدد الأعضاء 9 سنة 1997 ، وهو يهدف إلى إقامة منطقة تبادل حر ثم اتحاد جمركي.

يضم هذا التجمع 1988 مليون نسمة ويسيطر على 25 % من التجارة العالمية، وتبلغ تجارته البينية 36 % من إجمالي تجارته مع العالم.⁴

¹- J.E. MITTAINE et F. PEQUERUL : Les unions économiques régionales, op.cit, P: 29

² - المرجع السابق ، ص: 37 .

³ - المرجع السابق ، ص : 41.

⁴ - المرجع السابق ، ص : 47:.

5 - التعاون الاقتصادي لآسيا والباسيفيك APEC :

أنشئ هذا الاتفاق سنة 1989 بمبادرة من أستراليا ويدعم من اليابان والولايات المتحدة ، ويهدف إلى تحرير كامل للمبادلات والاستثمارات إلى غاية 2010 (بالنسبة للبلدان المتقدمة) و 2020 (بالنسبة للبلدان النامية) ، وهو يضم 18 عضوا ، 6 أعضاء من تجمع ASEAN وهم : إندونيسيا ، ماليزيا ، الفلبين ، سنغافورة ، تايلندا، بروناي، وأعضاء NAFTA الثلاثة إضافة إلى كل من : أستراليا ، نيوزلندا ، اليابان ، تايوان ، هونغ كونغ ، الصين ، الشيلي ، كوريا الجنوبية ، بابوازي نوفيل غيني . يضم هذا التجمع 40 % من سكان العالم وتمثل تجارته 50 % من تجارة العالم وتحقق بلدانه 60 % من مجموع الناتج الداخلي الخام العالمي.¹

ولالإشارة فإن أستراليا ونيوزيلندا تشكلان منطقة تجارة حرة بينها منذ 1965 .

6 - منطقة التجارة الحرة لدول الأمريكيتين AFTA :

تم التوقيع على هذه الاتفاقية سنة 1994 وهي تضم 34 دولة من أمريكا الشمالية والجنوبية وتهدف إلى إقامة منطقة للتجارة الحرة من أسكا إلى أرض النار وذلك في غضون عشر سنوات أي قبل عام 2005.

وفي المنطقة العربية فإن النجم الفاعل والوحيد تقريبا -إذا استثنينا منطقة التجارة الحرة العربية الناشئة- هو مجلس التعاون الخليجي الذي أنشئ سنة 1981 والذي يقيم حاليا بين أعضائه منطقة تجارة حرة، ويهدف إلى إقامة إتحاد جمركي مع بداية سنة 2003 والوصول إلى الإتحاد النقدي والعملة الموحدة سنة 2010 .

وإذا كانت هذه أهم التكتلات الاقتصادية الكبرى في العالم، فإن هناك أيضا العديد من الاتفاقيات للتعاون الاقتصادي منها :

* منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD / OCDE : تم التوقيع على إنشائها سنة 1960 وبدأ عملها سنة 1961 ويبلغ عدد أعضائها 29 عضوا وهي تضم معظم بلدان الإتحاد الأوربي وتركيا وسويسرا وبلدان أمريكا الشمالية وأستراليا ونيوزيلندا وبلدان كبرى من آسيا كالـيابان وكوريا الجنوبية .
* اتفاقية شرق آسيا للتعاون الاقتصادي EAEC : تم تأسيسها سنة 1992 ويبلغ عدد أعضائها 13 عضوا وهم : البلدان الأعضاء في تجمع ASEAN إضافة إلى كل من : اليابان، تايوان ، الصين ، هونغ كونغ .

الفصل الرابع

¹- J.E. MITTAINE et F. PEQUERUL : Les unions économiques régionales, op.cit, P: 48

التكتلات الإقليمية المتاحة أمام الجزائر لمواجهة تحديات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

إن الحديث عن التكتلات الاقتصادية الإقليمية المتاحة أمام الجزائر لمواجهة التحديات الناجمة عن انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة يتطلب منا التعرف قبل ذلك عن الوضعية الحالية للتجارة الخارجية الجزائرية من حيث حجم المبادلات مع أهم الشركاء الاقتصاديين ، أي أهم الزبائن بالنسبة للصادرات وأهم الموردين بالنسبة للواردات.

أولا : نظرة حول التجارة الخارجية للجزائر مع أهم الشركاء حسب التجمعات الإقليمية والاقتصادية

1 - الواردات : تنقسم واردات الجزائر من العالم حسب المجموعات الاقتصادية والإقليمية كما يلي¹:

توزيع الواردات الجزائرية حسب التجمعات الإقليمية لسنة 2000

(بالمليون دولار)

النسبة %	القيمة	المجموعات الإقليمية و الاقتصادية
57,97	5334	الاتحاد الأوروبي U.E
22,38	2060	بلدان OCDE (غير UE)
5,46	503	بلدان أوروبا الأخرى (غير UE و OCDE)
2,77	255	بلدان أمريكا اللاتينية
8,08	741	بلدان آسيا
1,68	155	البلدان العربية (غير المغرب العربي)
0,45	42	بلدان المغرب العربي
1,20	111	بلدان إفريقيا (غير العربية والمغرب العربي)
100	9201	المجموع

المصدر : موقع الجمارك الجزائرية على شبكة الانترنت

يُلاحظ من خلال الجدول السابق أن الاتحاد الأوروبي يعتبر أهم شريك للجزائر من حيث الواردات والتي تتجاوز 5 مليار دولار وبنسبة 57,97 % ، وتأتي فرنسا على رأس بلدان هذا الاتحاد بما نسبته 22,40 % من إجمالي الواردات الجزائرية.

¹ - أنظر موقع الجمارك الجزائرية على شبكة الانترنت : www.douane.dz صفحة : Statistiques du commerce extérieur

وإذا كانت بلدان منظمة OCDE تأتي في المرتبة الثانية في الترتيب السابق بما قيمته حوالي 2 مليار دولار وبما نسبته 22,38% ، فإن الولايات المتحدة تأتي في مقدمة هذه البلدان بما نسبته 11,46% .
وفي نفس الوقت نجد أن الجزائر تسجل تعاملا ضعيفا للغاية من حيث الواردات مع كل من البلدان العربية بما قيمته 155 مليون دولار وما نسبته 1,68% وبلدان المغرب العربي بما قيمته 42 مليون دولار وما نسبته 0,45% .

2 - الصادرات : تنقسم صادرات الجزائر إلى العالم الخارجي حسب المجموعات الاقتصادية والإقليمية كما يلي¹:

توزيع الصادرات الجزائرية حسب التجمعات الإقليمية لسنة 2000
(بالمليون دولار)

النسبة %	القيمة	المجموعات الإقليمية و الاقتصادية
62,72	12277	الاتحاد الأوروبي U.E
24,81	4857	بلدان OCDE (غير UE)
0,98	191	بلدان أوروبا الأخرى (غير UE و OCDE)
7,59	1485	بلدان أمريكا اللاتينية
1,67	326	بلدان آسيا
0,71	139	البلدان العربية (غير المغرب العربي)
1,33	260	بلدان المغرب العربي
0,20	40	بلدان إفريقيا (غير العربية والمغرب العربي)
100	19575	المجموع

المصدر : موقع الجمارك الجزائرية على شبكة الانترنت

إن ما يلاحظ من الجدول السابق لا يختلف كثيرا عن الجدول الأول، حيث نجد أن الاتحاد الأوروبي يعتبر أهم زبون للجزائر حيث تبلغ صادراتها له حوالي 12,27 مليار دولار أي ما نسبته 62,72% من إجمالي هذه الصادرات ، ثم بلدان منظمة OCDE بما قيمته حوالي 4,8 مليار دولار وما نسبته 24,81% من إجمالي الصادرات الجزائرية ، أما من حيث البلدان فإن الولايات المتحدة الأمريكية تحتل المرتبة الأولى بما نسبته 13,75% ثم فرنسا بنسبة 11,61% من إجمالي هذه الصادرات.

¹ - موقع الجمارك الجزائرية على شبكة الانترنت ، مرجع سابق ، نفس الصفحة.

كما نجد أن الجزائر تصدر إلى بلدان المغرب العربي بنسبة أكبر من البلدان العربية الأخرى وإن كانت النسبة ضعيفة مع كل من المجموعتين ، حيث تصدر الجزائر إلى الأولى ما قيمته 260 مليون دولار وما نسبته 1,33 %، وإلى الثانية ما قيمته 139 مليون دولار وما نسبته 0,71 % من إجمالي صادراتها ، وكل هذه الأرقام مبنية على إحصائيات سنة 2000.

ثانيا : التكتلات الإقليمية المتاحة أمام الجزائر

رأينا أن من مبادئ الغات والمنظمة العالمية للتجارة مبدأ الدولة الأولى بالرعاية أو عدم التمييز بين الشركاء التجاريين أي معاملة الدولة العضو لجميع الأعضاء الآخرين معاملة واحدة دون تفضيل دولة أو مجموعة دول ببعض الامتيازات.

لكن بالرغم من ذلك فقد تضمنت الاتفاقية العامة للغات و OMC عددا من الاستثناءات التي يحق للدول الأعضاء بموجبها التمتع بإعفاء من الالتزام بالمبدأ السابق بناء على اعتبارات موضوعية توافق عليها الأطراف الأخرى وتشمل ما يلي¹ :

أ - الاتفاقيات التجارية الناشئة عن التكتلات الإقليمية : حيث تسمح الاتفاقية بقيام التكتلات الاقتصادية والتجارية بين دول الإقليم الجغرافي الواحد، والتي ينجم عنها تبادل المزيد من الإعفاءات والتنازلات الجمركية بين دول التكتل بشرط ألا تقل الامتيازات الممنوحة لهذه الدول عن تلك التي التزمت بها الدول الأعضاء الأخرى في الاتفاقية.

ب - التجارة البينية للدول النامية : تتمتع الدول النامية بالإضافة إلى الإعفاء من الالتزام بمبدأ الدولة الأولى بالرعاية إعفاء آخر من شرط الجوار الجغرافي الخاص بالتكتلات الإقليمية وذلك بهدف تشجيع التجارة البينية وإنشاء مناطق تجارة حرة واتحادات جمركية، دون الالتزام بمنح هذه المعاملة لدول أخرى غير نامية.

ج - إجراءات الحماية في الدول النامية : للدول النامية الحق في اتخاذ التدابير اللازمة لحماية صناعاتها الوليدة، حيث يتم إعفاؤها من شرط الدولة الأولى بالرعاية إلى أن تصل صناعاتها الوليدة إلى القدرة على المنافسة في الأسواق العالمية.

د - المزايا الممنوحة للدول النامية : تتمتع تجارة الدول النامية بمعاملة تفضيلية من الدول المتقدمة تتمثل في بعض المزايا والشروط لتسهيل وصول صادرات الأولى إلى أسواق الثانية ، مع حماية هذه الصادرات من مخاطر المنافسة غير المتكافئة، هذا بالإضافة إلى المعاملة التفضيلية والإعفاءات الجمركية التي يمنحها الاتحاد الأوربي لبلدان في إفريقيا والكاريبسي والباسيفيك بموجب اتفاقية لومي الرابعة.

¹ - د. عاطف السيد : الجات والعالم الثالث ، مرجع سابق ، ص 15 (بتصرف).

وإذا أضفنا إلى كل هذا أن إحصائيات المنظمة العالمية للتجارة تؤكد أنه لا توجد حاليا أي دولة عضو غير منضمة إلى تجمع اقتصادي إقليمي أو جهوي¹، كان لزاما على الجزائر وهي على أبواب الانضمام إلى هذه المنظمة أن تفكر جديا في السعي إلى إقامة تكتلات إقليمية أو تفعيل تكتلات هي منضمة إليها فعلا ولكنها ليست في مستوى مواجهة التحديات الناجمة عن تحرير التجارة العالمية ، وذلك للإستفادة من هذه الإستثناءات التي تمنحها الاتفاقية للبلدان النامية والتي تعتبر الجزائر جزءا منها.

ولعل أهم هذه التكتلات التي يجب إقامتها أو تفعيلها نذكر ما يلي :

1 - اتحاد المغرب العربي : إن هذا الاتحاد منذ إنشائه سنة 1989 بقي اتحادا ضعيفا من الناحية السياسية بسبب ما يواجهه من صعوبات لا مجال لذكرها هنا، أما من الناحية الاقتصادية فليس له وجود أصلا أو بالأحرى ليست له مؤسسات تحمل هذا الطابع ، ولا أدل على ذلك من نسب التبادل الضعيفة تجاريا والتي سجلتها الجزائر مع هذا الاتحاد ، وهذا بالرغم من أن معظم بلدانه تسعى إلى إقامة تعاون اقتصادي مع بلدان الاتحاد الأوروبي ، إذ وفي هذا الإطار وقعت الجزائر بالأحرف الأولى على اتفاق شراكة مع هذا الاتحاد بتاريخ : 2001/12/19 يهدف إلى إقامة منطقة تجارة حرة بين الطرفين خلال 12 سنة ابتداءً من مصادقة آخر برلمان لدول الإتحاد الأوروبي .

فإذا وجدت بلدان متوسطة كأعضاء في الاتحاد الأوربي كإسبانيا والبرتغال واليونان تتشابه منتجاتها الزراعية مع تلك التي تنتجها بلدان المغرب العربي، وإذا وجد في بنود اتفاقية OMC ما يسمح بوضع قيود كمية على المنتجات الزراعية والأسماك، كان من الصعب في - نظرنا - على بلدان الاتحاد المغاربي دخول السوق الأوربية والمنافسة فيها خاصة بعد انضمام الجميع إلى المنظمة العالمية للتجارة.

لذا كان لزاما على بلدان المغرب العربي إقامة تكتل اقتصادي يبدأ بإقامة منظمة تجارة حرة، خاصة وأن مقومات التكامل بين هذه البلدان متوفرة مع الاختلاف النسبي مثل : الموارد البشرية (الجزائر والمغرب) ، مصادر الطاقة (الجزائر وليبيا) ، الإنتاج الزراعي (الجزائر ، تونس، المغرب) ، الثروة السمكية (موريتانيا) ، خاصة و أن هذا الإتحاد يضم أكثر من 75 مليون مستهلك.

2 - التكامل الاقتصادي مع البلدان العربية : يعتبر التكامل الاقتصادي للجزائر مع البلدان العربية أحد أهم عوامل المواجهة للتحديات الناجمة عن انضمامها المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة ، وذلك لعدة اعتبارات أهمها الانتماء الجغرافي والحضاري والمصير المشترك ، إضافة إلى توفر مقومات التكامل مع هذه البلدان.

¹ - E. COMBE : L'organisation mondiale du commerce, ARMAND COLIN , Paris , 1999, P: 87.

إن فكرة التكامل الاقتصادي العربي تعتبر قديمة نسبياً بالمقارنة مع الكيانات الاقتصادية الكبرى التي ظهرت حديثاً، فقد عقد في إطار الجامعة العربية ما يسمى بمعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي سنة 1950 والتي انبثق عنها المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي ، ولم ينشط هذا التعاون إلا بعد سنة 1964 حيث عقدت ثلاث اتفاقيات ولم يتم تطبيقها وهي :

- اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية سنة 1957 وتطبيقها بصورة تدريجية.
- إنشاء الصندوق العربي للانتماء الاقتصادي والاجتماعي بهدف تحقيق التكامل المالي.
- إنشاء صندوق النقد العربي بهدف تحقيق التكامل النقدي.

و لتحقيق اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية أنشئ مجلس الوحدة الاقتصادية العربية سنة 1964، وبلغ عدد أعضائه وقتئذ 14 دولة فقط، وفي نفس السنة أصدر قراره بإنشاء السوق العربية المشتركة، وانضم إليها عند الإنشاء أربع دول فقط هي : مصر والعراق وسوريا والأردن، وقد نجحت هذه الدول كمرحلة أولى في إنشاء منطقة تجارة حرة بينها مع بداية سنة 1971 على أمل الانتقال بها إلى اتحاد جمركي ثم الوصول إلى السوق المشتركة المرجوة، ولكن شيئاً من ذلك لم يتم.

وعند انعقاد مؤتمر القمة العربي بالقاهرة في يونيو 1996 أكد المؤتمر على ضرورة الإسراع في إقامة منطقة التجارة الحرة العربية لمواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية ، مع وضع جدول زمني محدد للتنفيذ ، وكلف المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية بالإنشاء والمتابعة.

وبالرغم مما يتوفر عليها الوطن العربي من طاقات بشرية ومادية هائلة تعتبر مقومات حقيقية للتكامل الاقتصادي، حيث يتربع على مساحة 14 مليون كلم² منها مليونين صالحة للزراعة، ويضم أكثر من 250 مليون مستهلك، ويوفر 25 % من الإنتاج العالمي للنفط ويخترن 60 % من الاحتياطي العالمي له ، كما ينتج 11 % من الإنتاج العالمي للغاز ويمتلك 22,5 % من احتياطيهِ العالمي ، بالرغم من كل هذه العوامل فإن التعاون الاقتصادي العربي لا يزال ضعيفاً للغاية، فعلى سبيل المثال بلغت نسبة الصادرات العربية البينية حوالي 9 % من إجمالي الصادرات العربية إلى الخارج سنة 1996 ثم ارتفعت إلى حوالي 11 % سنة 1998 ، بينما بلغت نسبة الواردات العربية البينية 8,7 % من إجمالي الواردات العربية من الخارج سنة 1996 ثم انخفضت هذه النسبة إلى 8,5 % سنة 1998.¹

كما أن الاستثمارات العربية البينية ضعيفة جداً مقارنة بإجمالي الاستثمارات العربية بالخارج، حيث بلغ مجموع رؤوس الأموال في المشروعات العربية المشتركة في الوطن العربي 26 مليار دولار إلى

¹ - التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 1999، نقلاً عن مجلة الدراسات المالية والمصرفية، العدد الثالث ، السنة التاسعة، سبتمبر 2001، ص : 22.

نهاية سنة 1992 ، بينما بلغ مجموع رؤوس الأموال العربية الموظفة خارج الوطن العربي إلى تلك السنة نحو 670 مليار دولار.¹

و تجدر الإشارة الى أنه خلال السنتين الأخيرتين انضم العديد من البلدان العربية إلى منطقة التجارة العربية الحرة التي تقرر استكمال إنشائها في سنة 2010 مع تخفيض التعريفات الجمركية بنسبة 10 % سنويا، للوصول إلى السوق العربية المشتركة، ولم لا الاتحاد الاقتصادي العربي والذي يوفر حرية انتقال رؤوس الأموال والعمالة إضافة إلى السلع والخدمات بين أرجاء الوطن العربي، كما أن الجزائر قررت أخيرا الانضمام إلى هذه المنطقة الحرة مع بداية سنة 2002 بعد تحفظ على بعض بنود الاتفاقية لمدة سنتين.

وفي حالة تحقيق ذلك فإننا نرى أن انضمام الجزائر لهذا التكامل سوف يحقق لها ما يلي :

- توفر رؤوس أموال عربية خاصة من الدول الخليجية لدعم مشاريع التنمية والإنعاش الاقتصادي ، وهو النقص الذي تغطيه الجزائر عادة بالاستدانة من المؤسسات المالية الغربية.
- حرية تنقل اليد العاملة سوف يوفر للجزائر مناصب عمل لأبنائها ، خاصة في تلك البلدان العربية التي عادة ما تستعين بالعمالة الآسيوية وبأعداد كبيرة ، وهو ما قد يساهم في تخفيض معدلات البطالة في الجزائر، وفي تخفيض نسب الهجرة إلى البلدان الغربية وما ينتج عنها من سلبيات.
- إن انتماء البلدان العربية إلى مجموعة البلدان النامية يجعلها لا تختلف عن بعضها كثيرا في مستويات التنمية ، وهو ما يحقق للجزائر علاقات تجارية متكافئة مع أي دولة من هذه الدول.
- إذا كانت المادة 12 من اتفاقية الغات تمنح استثناء للدول التي تعاني من عجز في ميزان مدفوعاتها بوضع قيود كمية مناسبة على وارداتها ، وإذا كانت الجزائر كثيرا ما عانت من هذا العجز خاصة في السنوات الأخيرة باستثناء سنة 2000 التي تميزت بارتفاع أسعار النفط، وإذا كانت الجزائر تعاني من تبعية غذائية كبيرة للخارج ، فإن مجموع هذه العوامل تسمح للجزائر بمنح أفضلية للمنتجات الغذائية العربية على حساب الأوروبية أو الأمريكية إذا كان هناك فارق كبير في التكلفة.
- 3- التكامل الاقتصادي مع البلدان الإسلامية : يتميز العالم الإسلامي بشساعة أراضيه التي تمتد من المغرب غربا إلى حدود الصين شرقا، ومن أواسط آسيا شمالا إلى خط الاستواء جنوبا، والحقيقة أن التكامل مع البلدان العربية يعتبر جزءا من التكامل مع البلدان الإسلامية باعتبار الأولى جزءا من الثانية ، إلا أن هناك بلدان إسلامية غير عربية على مستويات متقدمة من النمو الاقتصادي، يجدر بالجزائر أن تقيم معها تعاونا اقتصاديا كإندونيسيا وماليزيا اللتان تعتبران من النور الآسيوية.

¹ - د. عاطف السيد : الحيات والعالم الثالث ، مرجع سابق ، ص: 245 .

إن ما يشجع التكامل الاقتصادي بين البلدان الإسلامية تلك الاستثناءات التي سبق ذكرها والواردة في اتفاقية الغات مثل تشجيع التجارة البينية بين البلدان النامية والإعفاء من شرط الجوار الجغرافي عند إنشاء التكتلات الاقتصادية ، إلا أن معوقات التكامل هي أكبر بكثير من تلك المذكورة بين البلدان العربية ، وبالتالي فإن الزمن والجهد والإرادة ، كل ذلك سيكون أكبر بلا شك.

ونحن نعتبر أن بداية هذا التكامل يجب أن تكون بتفعيل الدور الاقتصادي لمنظمة المؤتمر الإسلامي إضافة إلى الدور السياسي لها، والجزائر عضو في هذه المنظمة، كما أن نواة هذا التكامل هي البنك الإسلامي للتنمية (جدة / السعودية) ، الذي أسس بمساهمة من جميع البلدان الإسلامية بما فيها الجزائر، ويؤدي خدماته لجميع هذه البلدان، حيث ينجز حاليا برامج طموحة لتشجيع التجارة البينية بين بلدان العالم الإسلامي ، إلا أنها تبقى غير كافية للوفاء بمتطلبات التكامل بين هذه البلدان.

الخاتمة :

إن التكامل الاقتصادي بين البلدان النامية عموما والعربية والإسلامية خاصة، لا يعتبر العامل الوحيد في بناء استراتيجية حقيقية لمواجهة تحديات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، لكنه بلا شك

يعتبر أهم العوامل، والجزائر بكونها إحدى هذه البلدان لا بد وأن تفكر جديا في إقامة تكتلات اقتصادية أو تفعيل ما هو قائم منها فعلا ولكن ليس له أي نشاط في العلاقات الاقتصادية ، بدءا ببلدان اتحاد المغرب العربي ثم بقية البلدان العربية، ووصولاً إلى بلدان العالم الإسلامي.

أما بقية العوامل التي تدخل ضمن استراتيجية المواجهة فيمكن تلخيصها - حسب رأينا - فيما يلي :

- تعزيز إقامة المشاريع العربية المشتركة لتصبح نواة التكامل العربي مستقبلا، ونفس الفكرة يمكن طرحها بالنسبة للبلدان الإسلامية.
- تدعيم الجهاز المصرفي والمالي في البلدان العربية والإسلامية، وإقامة البورصات الحديثة والسعي إلى التعاون بين الأسواق المالية في هذه البلدان وتطويرها.
- إقامة مركز عربي وإسلامي دولي لتوفير المعلومات الاقتصادية والتجارية والمالية حول البلدان العربية والإسلامية ، مع تميزها بالشفافية التامة ، وربط هذا المركز بالشبكة العالمية (الانترنت).
- الاهتمام بالعامل البشري من حيث التكوين والتدريب وتعزيز قدرة الإنسان في البلدان النامية ، خاصة منها العربية والإسلامية والجزائر جزء منها ، على الإنتاج والتفكير والإبداع وتوفير متطلبات الحياة الكريمة التي تساعده على ذلك، وفي مقدمة ذلك توفير الحد الأدنى من الديمقراطية وحقوق الإنسان.

قائمة المراجع :

الكتب :

- 1 - السيد (د. عاطف) : الجات والعالم الثالث ، مطبعة رمضان وأولاده ، الإسكندرية / مصر ، 1999.
- 2 - خليل (د. عادل محمد) : تبسيط الجات، كتاب الأهرام الاقتصادي ، العدد 139، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، 1999.
- 3 - شحاتة (د. حسين حسين) : النظام الاقتصادي العالمي واتفاقية الجات، ط: 1 ، دار البشير للثقافة والعلوم، طنطا / مصر ، 1418هـ - 1998م.
- 4 - صارم (د. سمير) : معركة سياتل حرب من أجل الهيمنة ، ط: 1، دار الفكر المعاصر ، بيروت - دار الفكر ، دمشق ، 1421هـ - 2000م.
- 5 - عمر (د. حسين) : الجات والخصخصة ، ط: 1 ، دار الكتاب الحديث ، القاهرة ، 1417هـ - 1997م.

6 - E. COMBE : L'organisation mondiale du commerce, ARMAND COLIN , Paris , 1999,

7 - J.E .MITTAINE et F. PEQUERUL : Les unions économiques régionales, ARMAND COLIN, Paris, 1999.

الدوريات :

- 8 - مجلة الدراسات المالية والمصرفية ، العدد الثالث ، السنة التاسعة ، سبتمبر 2001.
- 9 - Economiste d'Algérie , N° : du : 04 au 10 Mars 2001.

مصادر أخرى :

10 - موقع الجمارك الجزائرية على شبكة الأنترنت : www.douane.dz